



دفتر الشروط

العرض التقني

المشروع: متابعة إعادة تهيئة مركز البحث في الإعلام العلمي

والتقني لولاية باتنة



التصريح بالاكتتاب

1/ تحديد المصلحة المتعاقدة:

تعيين المصلحة المتعاقدة: مركز البحث في الإعلام العلمي والتكنولوجيا - الجزائر -

اسم ولقب وصفة الممضي على الصفة: مختارى زهير مدير مركز البحث في الإعلام العلمي والتكنولوجيا - الجزائر -

2/ تقديم المعهد وتعيين رئيس التجمع، في حالة التجمع:

تعيين المعهد (إعادة كتابة تسمية الشركة كما هو مبين في التصريح بالترشح):

معهد واحد

..... تسمية الشركة:

معهد تجمع مؤقت لمؤسسات: تشارك أو تضامن

..... تسمية كل شركة:

..... /1

..... /2

..... /3

..... تسمية التجمع:

تعيين وكيل التجمع:

..... يعين أعضاء التجمع رئيس التجمع الآتي:

3/ موضوع التصريح بالاكتتاب:

..... موضوع الاتفاقية: متابعة إعادة تهيئة مركز البحث في الإعلام العلمي والتكنولوجيا لولاية باتنة الولاية أو الولايات التي تتم فيها تنفيذ الخدمات موضوع الصفة: باتنة

يقدم هذا التصريح بالاكتتاب في إطار الصفة المخصصة:

لا أو نعم

في حالة الإيجاب:

..... أذكر أرقام الحصص وكذا تسمياتها:



عرض أصلي البديل أو البدائل الآتية (توصف البدائل دون ذكر مبالغها) :

4/ التزام المتعهد:

بعد الاطلاع على الوثائق المكونة الصفة المنصوص عليها في دفتر الشروط وطبقاً لشروطها وأحكامها،

الممضى

يلتزم، بناء على عرضه ولحسابه الخاص

تسمية الشركة:.....

العنوان ورقم الهاتف ورقم الفاكس و البريد الالكتروني ورقم التعريف الاحصائي للمؤسسات الجزائرية ورقم S-D-U-N-S للمؤسسات

الأجنبية:.....

لقب واسم و الجنسية وتاريخ ومكان ميلاد الممضى الذي له الصفة لالتزام باسم الشركة عند إبرام الاتفاقية:.....

يلزم الشركة، بناء على عرضها

تسمية الشركة:.....

العنوان ورقم الهاتف ورقم الفاكس و البريد الالكتروني ورقم التعريف الاحصائي للمؤسسات الجزائرية ورقم S-D-U-N-S للمؤسسات

الأجنبية:.....

لقب واسم و الجنسية وتاريخ ومكان ميلاد الممضى الذي له الصفة لالتزام باسم الشركة عند إبرام الاتفاقية:.....

كل أعضاء التجمع يلتزمون، بناء على عرض التجمع :

تقديم أعضاء التجمع (يجب على كل عضو من التجمع أن يملئ هذه الفقرة، يجب على الأعضاء الآخرين أن يملأوا هذه الفقرة في ورقة بالملحق،

مع إعطاء رقم تسلسلي لكل عضو):

العنوان ورقم الهاتف ورقم الفاكس و البريد الالكتروني ورقم التعريف الاحصائي للمؤسسات الجزائرية ورقم S-U-N-D للمؤسسات

الأجنبية :



لقب واسم وجنسية وتاريخ ومكان ميلاد المضي الذي له الصفة لالتزام باسم الشركة عند إبرام الاتفاقية:

في إطار تجمع بالشراكة توضح الخدمات المنفذة من طرف كل عضو من التجمع، مع تحديد رقم الحصة أو الشخص المعنية، عند الاقتضاء:

النوع	العنوان	العنوان
النوع	العنوان	العنوان
النوع	العنوان	العنوان
النوع	العنوان	العنوان

تسليم اللوازم المطلوبة أو تنفيذ الخدمات المطلوبة و بالأسعار المذكورة في رسالة التعهد وفي أجل (بالإعداد وبالحروف) :

ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، حسب الشروط المحددة في دفتر الشروط.

ألتزم بهذا التعهد خلال فترة صلاحية العروض.

5/ إمضاء العرض من طرف المتعهد:

أؤكد، تحت طائلة فسخ الصفة العمومية بقوة القانون أو وضعها تحت التسيير المباشر للإدارة على حساب الشركة، أن المؤسسة المذكورة لا تنطبق عليها الممنوعات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

أشهد بأن المعلومات المذكورة أعلاه صحيحة تحت طائلة التعرض لتطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 216 من الأمر رقم 156-66

المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات

الإمضاء	مكان وتاريخ الإمضاء	اسم، لقب وصفة الممضي
.....
.....
.....
.....

6/ قرار المصلحة المتعاقدة:

..... هذا العرض:

حرر ب..... في.....

إمضاء ممثل المصلحة المتعاقدة:

ملاحظات هامة :

- كل الخانات المناسبة يجب أن تملئ.
- وضع العلامة (x) في الخانة المناسبة.
- في حالة تجمع، يقدم تصريح لكل حصة.
- لكل بديل يقدم تصريح.
- لمجمل الأسعار اختيارية يقدم تصريح.
- عندما يكون المشرح أو المعهد شخص طبيعي، يجب عليه تكييف الفقرات المتعلقة بالشركات، مع المؤسسات الفردية.



دفتر التعليمات العامة

المادة 01: موضوع دفتر الشروط

يتمثل موضوع دفتر الشروط هذا في الشروق في استشارة لإبرام اتفاقية متعلقة: متابعة إعادة تهيئة مركز البحث في الإعلام العلمي والتكنولوجيا لولاية باتنة.

المادة 02: شروط المشاركة

طبقاً لل المادة 18 من القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 اوت سنة 2023 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية وكذلك بتطبيق المادة 13 و 14 و 41 من المرسوم الرئاسي رقم 15/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، يتضمن دفتر الشروط استشارة الموجهة للمهندسين المعتمدين إما فرادي وإما في إطار تجمع مؤقت بالتضامن المسجلين في الجدول الوطني لهيئة المهندسين المعتمدين أو مكاتب الدراسات العمومية التي تتتوفر فيهم القدرات المهنية والمالية والتقنية

1- القدرات المهنية:

بالنسبة للمهندسين المعتمدين يتطلب عليهم إثبات:

• شهادة تسوية الوضعية للسنة الجارية.

• عقد اتفاق في حالة تجمع أو القانون الأساسي في حالة شركة مدنية مهنية.(SCP)

بالنسبة لمكاتب الدراسات العمومية:

القانون الأساسي لمكتب الدراسات العمومية.

• مستخرج من السجل التجاري الإلكتروني يحمل الرمز الخاص بالهندسة المعمارية (607009)

حالة التجمع المؤقت لمكاتب الدراسات :

طبقاً لل المادة 44 من القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 اوت سنة 2023 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية والمواد رقم

37-57 من المرسوم الرئاسي 15/15 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ، وطبقاً لل المادة

40 من المرسوم التنفيذي رقم 219-21 المؤرخ في 20/05/2021 المتضمن الموافقة على دفتر البنود الإدارية العامة المطبقة على الصفقات العمومية للأشغال

-الجمعيات المؤقتة للمهندسين المعتمدين مكونة حصرياً من مهندسين معماريين مسجلين في جدول الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين أو شركات مدنية مهنية مختصة بالمهندسين المعتمدين أو مكاتب الدراسات العمومية ويكون تدخلهم بشكل تجمعات متضامنة،

-في إطار تجمع مؤقت تأخذ المصلحة المتعاقدة في الحسبان قدرات التجمع إجمالاً. وهذه الصفة لا يطلب من أعضاء التجمع إثبات كل القدرات المطلوبة فردياً.

-عقد الاتفاق الموثق لا يطلب إلا في حالة منح الصفقة.

-يجب أن يحتوي عقد الشراكة الموثق على :

*تعيين وكيل التجمع

*تعيين مهمة كل عضو

*عنوان التجمع

- يعين أعضاء التجمع المؤقت للمؤسسات متصرف أو مسير كما ينبغي في التصريح بالاكتتاب' يمثل جميع الأعضاء إزاء المصلحة المتعاقدة وينسق انجاز خدمات أعضاء التجمع.

المادة 03: حالات الإقصاء من المشاركة

طبقاً للمادة 75 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ، يقصى من المشاركة في هذه الاستشارة المتعاملون الاقتصاديون :

- ✓ الذين رفضوا استكمال عروضهم أو تنازلوا عن تنفيذ صفقة عمومية قبل نفاذ آجال صلاحية العروض حسب الشروط المنصوص عليها في أحكام المادتين 71 و 74 من المرسوم المذكور أعلاه.
- ✓ الذين هم محل إجراء عملية الإفلاس أو التصفية أو التوقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح.
- ✓ الذين كانوا محل حكم قضائي حاز قوة الشيء المضي فيه بسبب مخالفة تمس بنزاهتهم المهنية.
- ✓ الذين لا يستوفون واجباتهم الجبائية وشبه الجبائية.
- ✓ الذين لا يستوفون الإيداع القانوني حسابات شركاتهم.
- ✓ الذين قاموا بتصريف كاذب.
- ✓ المسجلون في قائمة المؤسسات المخلة بالتزاماتها بعدها كانوا محل مقررات الفسخ تحت مسؤولياتهم من أصحاب المشاريع.
- ✓ المسجلون في قائمة المتعاملين الاقتصاديين المنوعين من المشاركة في الصفقات العمومية المنصوص عليها في المادة 89 من المرسوم أعلاه.
- ✓ المسجلون في البطاقية الوطنية لمرتكبي الغش، مرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريع والتنظيم في مجال الجبائية والجمارك والتجارة.
- ✓ الذين كانوا محل إدانة بسبب مخالفة خطيرة للتشريع العمل والضمان الاجتماعي.
- ✓ الذين أخلوا بالتزاماتهم المحددة في المادة 84 من المرسوم المذكور أعلاه.

المادة 04: كيفية إبرام الاتفاقية

تبرم الاتفاقية بعد إجراء إستشارة طبقاً للشروط المذكورة في المادة 18 من القانون رقم 12/23 المؤرخ في 05/08/2023 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية والمادة رقم 13 و 14 و 41 من المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

المادة 05: سحب دفتر الشروط

طبقاً لأحكام المادة 63 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

المشاركون المهتمون بهذه الاستشارة يمكنهم سحب دفتر الشروط من الموقع الإلكتروني لمركز البحث في الإعلام العلمي والتكنولوجي . <https://www.cerist.dz/index.php/fr/marches-publics>

المادة 06: الوثائق المطلوبة من المعهد

طبقاً لأحكام المادة 67 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ويجب أن يشتمل العرض على ما يلي:

1. تصريح بالترشح مملوء وممضى، مختوم ومؤرخ من طرف المتعهد

2. تصريح بالتزاهة مملوء وممضى، مختوم ومؤرخ من طرف المتعهد

3. القانون الأساسى أو نسخة عن عقد التأسيس بالنسبة للشركات أو التجمعات.

4. مستخرج الضرائب مجدول ومصفى ساري المفعول يحمل عبارة غير مسجل في القائمة الوطنية لمرتكبى اعمال الغش (غير مسجل في القائمة الوطنية لمرتكبى أعمال الغش) ساري المفعول بتاريخ فتح الاظرفه والذي لا يتجاوز 03 ثلاث أشهر.

5. شهادات اداء المستحقات CNAS + CASNOS سارية المفعول

6. مستخرج من رقم التعريف الجبائى (NIF)

7. نسخة من رقم التسجيل الجبائى NIF والاحصائى NIS.

8. المراجع المصرفية المحددة للهوية البنكية والتوطين البنكي للمتعهد

كل وثيقة تسمح بتقييم قدرات المترشحين أو المتنافسين كما يلى

القدرات المدنية:

بالنسبة للمهندسين المعادرين المعتمدين يتطلب عليهم إثبات:

- شهادة تسوية الوضعية للسنة الجارية
 - عقد اتفاق في حالة تجمع أو القانون الأساسي في حالة شركة مدنية مهنية (SCP).

بالنسبة لمكاتب الدراسات العمومية:

- القانون الأساسي لمكتب الدراسات العمومية.
 - مستخرج من السجل التجاري الالكتروني يحمل الرمز الخاص بالهندسة المعمارية (607009)
 - يوضع ملف الترشح في ظرف مغلق يأحكام ومحظوظ ويحمل العبارة التالية:

..... تسمية المؤسسة:
..... استشارة رقم:
المشروع: متابعة إعادة تهيئة مركز البحث في الإعلام العلمي والتكنولوجي لولاية باتنة.

الطرف الثاني: العرض التقني:

- 1- التصريح بالاكتتاب مملوء، ممضي و مختوم. و مؤرخ من طرف العارض.
 - 2- دفتر الشروط مختوم و موقع و مؤرخ من طرف المتعهد في الصفحات المخصصة لذلك و يحمل عبارة "قرئ و قبل" بخط اليد في آخر صفحة منه.
 - 3- الوسائل البشرية المسخرة للمشروع مرفقة بتعهد من مكتب الدراسات والمعينة وفقاً للمنشور رقم 04 المؤرخ في 12 جانفي 2017 المحدد للمتدخلين لمهمة المتابعة للاستشارة الفنية في البناء وتكوين المجموعة حسب درجة تعقيد المشروع.
 - 4- الوسائل المادية المطلوبة للمشروع.

بوضع العرض التقني في ظرف مغلق بإحكام و مختوم و يحمل العبارة التالية:

.....**اسم المؤسسة:**
.....**استشاري رقم:**
المشروع: متابعة إعادة تهيئة مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني لولاية باتنة.
العرض التقني



1. رسالة التعهد مملوقة وممضاة ومؤرخة و مختومة من طرف العارض.
 2. اقتراح الأتعاب بجميع الرسوم بالنسبة لخدمات الاستشارة الفنية (الجزء المتغير).

العرض المالي للمتعهد لا يخضع لأي تخفيض.

ملاحظة رقم 01: يجب الاترد أي معلومة تتعلق بمبلغ العرض المالي في العروض التقنية وإلا سيرفض العرض تلقائيا.

ملاحظة رقم 02: تصحح الأخطاء الحسابية وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 16/224 المؤرخ في 22 أكتوبر 2016 المتعلق بتحديد كيفيات دفع أتعاب الاستشارة الفنية في ميدان البناء مع رفض العروض التي لم تتحترم التكلفة التقديرية للمشروع أو لم تقتيد بالمرسوم التنفيذي.

يوضع العرض المالي في ظرف مغلق بإحكام ومح桐 و يحمل العباره التالية:

· تسمية المؤسسة ·

..... استشارة رقم:

المشروع: متابعة إعادة تهيئة مركز البحث في الإعلام العلمي والتلفزي لولاية باتنة.

العرض المالي

ملاحظات: - يحق للمصلحة المتعاقدة التأكيد من صحة المعلومات المصرح بها في الوثائق المقدمة من طرف المعهد.

- في حالة ثبوت غش أو تزوير في الوثائق المقدمة يتحمل المتعاقد وحده التبعات القانونية المرتبة عن ذلك. يقدمعارضون تعهداً لهم باللغة العربية أو اللغة الفرنسية.

- يوضع ملف الترشح والعرض التقني والعرض المالي في أظرفه منفصلة ومغلقة بإحكام يبين كل منها تسمية المؤسسة ومرجع طلب العروض وموضوعه وتتضمن عبارة "ملف الترشح" أو "عرض تقني" أو "عرض مالي" حسب الحالة وتوضع هذه الأظرف في ظرف آخر مغلق بإحكام ومج هوة ولا يحمل إلا عبارة:

إِلَيْهِ السَّيِّدُ: مُدِيرُ مَرْكَزِ الْبَحْثِ فِي الْإِعْلَامِ الْعَلْمِيِّ وَالتَّقْنِيِّ - الْجَزَائِرُ -

..... استشارة رقم:

المشروع: متابعة إعادة تهيئة مركز البحث في الإعلام العلمي والتكنولوجيا لولاية باتنة.

- لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقدير العروض -

- **ملاحظة :** كل متعهد لا يلتزم بتعاليم كيفية شكل وتقديم العروض بالشكل الموضح أعلاه يكون تحت طائلة الاقصاء التلقائي
- المشاركون المهتمون بهذه الاستشارة يمكنهم سحب دفتر من الموقع الالكتروني لمراكز البحث في الاعلام العلمي والتكنولوجيا قسم الصفقات العمومية عبر الرابط التالي <https://www.cerist.dz/index.php/fr/marches-publics>
- يتم سحب دفتر الشروط ابتداء من تاريخ أول صدور إعلان عن الاستشارة
- حددت مدة تحضير العروض بخمسة أيام (05 أيام)، يسري مفعولها ابتداء من أول تاريخ لصدور الإعلان عن الاستشارة.

تاریخ ایداع العروض محدد بالیوم الأخير من مدة تحضیر العروض ابتداء من الساعة الثامنة صباحا (08.00 سا) إلى الساعة العاشرة صباحا (10.00 سا) بمقر مركز البحث في الإعلام العلمي والتكنولوجي الكائن بـ 05 شارع الإخوة عيسو الثلاثة- بن عكنون- الجزائر لا يتم قبول العروض الواردة بعد التاريخ والساعة المحددة لإيداع العروض.

- إذا صادف يوم إيداع العروض يوم راحة أو عطلة يمدد إلى غایة يوم العمل الموالي.
- لا تقبل العروض الواردة عن طريق البريد.
- يمكن للمصلحة المتعاقدة أن تمدد الأجل المحدد لإيداع العروض إذا اقتضت الظروف ذلك، وفي هذه الحالة يتم إخبار المترشحين بنفس وسائل إعلان الاستشارة.

المادة 07: فتح العروض

طبقا لأحكام المادتين 70 و71 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام تفتح العروض في نفس يوم إيداع العروض على الساعة العاشرة والنصف صباحا (10:30 سا) في جلسة علنية.

المادة 08: تقييم العروض

طبقا لأحكام المادة 72 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، تتولى لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض ما يلي:

1 - مرحلة التحقق من مطابقة العروض: تقوم لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض بالتحقق من مطابقة العروض لما هو مطلوب في دفتر الشروط، تحت طائلة رفض العروض للأسباب التالية:

- عدم المطابقة لمحظى دفتر الشروط المعد طبقا لأحكام المرسوم
- كل عارض لم يقم باستكمال عرضه بالوثائق المطلوبة في الأجال المحددة.

2- مرحلة التقييم التقني: يكون وفقا لمقاييس التقييم والانتقاء المدرجة أسفله حسب سلم التنقيط:

• مقاييس التقييم والانتقاء:

- | | |
|------------------|----------|
| الوسائل المادية: | 30 نقطة. |
| الموارد البشرية: | 20 نقطة. |
| العرض المالي: | 15 نقطة |
| المجموع: | 65 نقطة. |

• آجال التنفيذ:

- آجال الانجاز تحدد بـ: (42) اثنان واربعون يوما

• الوسائل المادية:

- | | |
|--|---------|
| سيارة خاصة أو نفعية | 15 نقطة |
| آلية الرفع الطبوغرافي | 05 نقاط |
| أجهزة إعلام آلي (02 على الأكثر) + طابعة حجم A3 | 10 نقاط |

الخبرة	الاسم واللقب	النقطة القصوى	الخبرة المطلوبة الدنيا	عدد المتدخلين	التخصص المطلوب
.....	15 نقطة	2 سنتين	01	رئيس مشروع: مهندس معماري أو مهندس مدني
.....	05 نقاط	/	01	-تقني سامي أو شهادات التطبيقية الجامعية في الهندسة المعمارية أو البناء أو الهندسة المدنية أو ليسانس في الهندسة المعمارية أو في الهندسة المدنية أو ليسانس في مجال البناء

يجب ملئ الجدول أعلاه

ملاحظة: تثبت قائمة العمال بشهادات CNAS

تفصي العروض التقنية حسب معايير التقييم والانتقاء المدرجة أعلاه والتي لم تحصل على العلامة الدنيا 30/65.

3 - مرحلة التقييم المالي:

- العرض المالي الغير مطابق لشروط المرسوم التنفيذي رقم 16/224 المؤرخ في 22 أكتوبر 2016 المتعلق بتحديد كيفيات دفع أتعاب الاستشارة الفنية في ميدان البناء؛ ووكذا المنشور رقم 01 المؤرخ في 15 نوفمبر 2016 المتعلق بتنفيذ المرسوم التنفيذي رقم 16/224 المؤرخ في 22/08/2016؛ يقصى مباشرة.

- النقطة الإجمالية للعرض المالي هي: 15 نقطة تحسب بكمال الرسوم

- العرض المقدم لأقل عرض مالي يتحصل على: 15 نقاط تحسب بكمال الرسوم

- تحسب النقطة المالية كالتالي:

$$\text{نقطة العرض المالي} = 15 \times \frac{\text{عرض المعي}}{\text{عرض المعي}}$$

- تقوم اللجنة بدراسة العروض المؤهلة تقييماً للقيام بانتقاء العرض الأقل سعراً.

- في حالة تساوي العروض المالية تؤخذ بعين الاعتبار أكبر علامة متحصل عليها في التقييم التقني.

- لا تقبل العروض التي يعلوها غموض ، شطب أو المنسوخة مدوناتها بآلات الحاسوب والاستنساخ.

- يلغى كل عرض يلاحظ بشأنه إهمال ونسيان تدوين أسعار أو يتخلله غموض في النسخ أو الكتابة.

- في حال وجود اختلاف في أسعار جداول الوحدة بين المدونة منها بالأرقام وتلك المدونة بالحروف، يتم اعتماد الأسعار المدونة بالحروف.

- العرض المالي الذي يتضمن أخطاء حسابية في الكشف الكمي والتقديري يقصى من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض.

حرر ب..... في.....

توقيع وختم المعهد



دفتر التعليمات

الخاصة



المادة 01: التعريف بالأطراف المتعاقدة

المادة 02: هوية الأشخاص المؤهلين قانوناً لإمضاء الاتفاقية وصفتهم

المادة 03: موضوع الاتفاقية

المادة 04: كيفية إبرام الاتفاقية

المادة 05: مبلغ الاتفاقية

المادة 06: آجال التنفيذ

المادة 07: مدة الضمان

المادة 08: الأسعار

المادة 09: الملحق

المادة 10: النصوص المرجعية

المادة 11: المناولة (التعاقد الثانوي)

المادة 12: واجبات المتعامل المتعاقد

المادة 13: الاخلاص بالالتزام

المادة 14: احترام تشريع العمل

المادة 15: استعمال اليد العاملة المحلية

المادة 16: حالات القوة القاهرة

المادة 17: شروط فسخ الاتفاقية

المادة 18: شروط التسوية المالية و طريقة الدفع

المادة 19: التسببيقات

المادة 20: بنك محل الوفاء

المادة 21: الرهن الحيازي

المادة 22: تسوية النزاعات

المادة 23: حقوق الطابع والتسجيل

المادة 24: الأحكام النهائية

المادة 25: كفالة حسن التنفيذ

المادة 26: سريان مفعول الاتفاقية

المادة 01: التعريف بالأطراف المتعاقدة

تمثل الأطراف المتعاقدة فيما يلي:

مركز البحث في الإعلام العلمي والتكنولوجيا 05 شارع الأخوة الثلاثة عيسو بن عكنون الجزائر ممثلاً بمديره و المخولة له كل الصالحيات و المعتبر عنها باللفظ: "المصلحة المتعاقدة" من جهة و و المخولة له كل الصالحيات و المعتبر عنها باللفظ: "المتعامل المتعاقد" من جهة أخرى.

المادة 02: هوية الأشخاص المؤهلين قانوناً لإمضاء الصفة وصفتهم

السيد : مختارى زهير بصفته مدير مركز البحث في الإعلام العلمي والتكنولوجيا.

و السيد : بصفته.....

المادة 03: موضوع الاتفاقية

يتمثل موضوعها في اتفاقية متعلقة بمتابعة إعادة تهيئة مركز البحث في الإعلام العلمي والتكنولوجيا لولاية باتنة.

المادة 04: كيفية إبرام الاتفاقية

تبرم هذه الاتفاقية طبقاً لأحكام المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

المادة 05: مبلغ الاتفاقية

يحدد مبلغ الاتفاقية بكافة الرسوم.

المادة 06: آجال التنفيذ

تبرم هذه الاتفاقية في مدة زمنية محددة بالحروف: اثنان وأربعون يوماً وبالأرقام (42) وهي غير قابلة للتجديد. يسري مفعولها بعد إمضاءها من طرف المتعامل المتعاقد والمصلحة المتعاقدة.

المادة 07: مدة الضمان

تحدد مدة الضمان بـ سنة كاملة وهي غير قابلة للتعديل.



طبقاً لـالحكم المادة 97 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق

يعتبر مبلغ الاستشارة الفنية في العرض المالي هو المرجع الأصلي والوحيد في تحديد الأسعار، و هي غير قابلة لا للمراجعة ولا للتحيين وذلك طيلة مدة صلاحية الاتفاقية و تحدد بشمولها لكافة الرسوم و الإتاوات القانونية السارية المفعول.

المادة 09: الملحق

طبقاً لـالحكم المواد 135، 136، 137، 138، 139 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام،

حيث يمكن للمصلحة المتعاقدة أن تلجأ إلى إبرام ملحق لاتفاقية الأصلية، ويرسم في جميع الحالات إذا كان هدفه زيادة الخدمات أو تقليلها أو تعديل بند أو عدة بنود تعاقدية في الاتفاقية الأصلية، ومهما يكن من أمر فإنه لا يمكن للملحق أن يؤثر على توازن الاتفاقية ما عدا في حالة ما إذا طرأت تبعات تقنية لم تكن متوقعة وخارجية عن إرادة طرفي التعاقد ويعرض الملحق للمصادقة عليه من قبل الرقابة الخارجية القبلية المختصة.

المادة 10: النصوص المرجعية

- الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم.
- القانون رقم 90-22 المؤرخ في 18/08/1990 المتعلق بالسجل التجاري المعدل والمتمم.
- الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25/01/1995 المتعلق بالتأمينات المعدل والمتمم.
- الأمر رقم 96-31 المؤرخ في 30/12/1996 المتضمن قانون المالية لسنة 1997 لاسيما المادة 62 منه.
- الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19/05/2003 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم.
- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19/05/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23/06/2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسة التجارية المعدل والمتمم.
- القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14/08/2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم.
- القانون رقم 05-16 المؤرخ في 20/02/2005 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم.
- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 19/12/2015 الذي يحدد نموذج تصريح بالنزاهة، تصريح بالترشح، تصريح بالاكتتاب، رسالة العرض.

المادة 11: المناولة (التعاقد الثانوي)

طبقاً لـالحكم المادة 140، 141، 142، 143 و 144 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام،

لا يقبل أي شكل من أشكال المناولة أو التعاقد الثانوي من أجل التنفيذ الكلي أو الجزئي للخدمات موضوع الاتفاقية، في حالة عجز الطرف المتعامل المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته أو حصول مانع قانوني، تفسخ الاتفاقية على ذمته.



المتعامل المتعاقد صاحب هذه الاتفاقية لإدارة المشروع يجب أن يكون لديه الشهادات الالزمة لممارسة مهنة إدارة المشروع يكون مسجلاً في القائمة الوطنية للمهندسين المعماريين وفقاً للمرسوم التشريعي 94.07 تاريخ 18/05/94 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري

تمثل التزامات المتعامل المتعاقد في أداء جميع المهام المنصوص عليها في العقد ووفقاً للمخططات المرسومة والوثائق المكتوبة لمشروع التنفيذ ووفقاً لمعايير البناء الفنية وقواعد الفن وعادات المهنة. المتعامل المتعاقد مسؤول عن توافق العمل مع الدراسة من المفهوم أن أي تعديل يؤدي إلى وفرة في الدراسات أو أي تعديل يؤدي إلى وفرة من حيث (التكلفة والوقت) دون التأثير على الجودة والمعايير يجب أن يقدمه ويوصي به ويقترحه على المصلحة المتعاقدة للحصول على الموافقة المسبقة.

المتعامل المتعاقد مطالب بضمان المراقبة الحقيقة للموقع. خلاف ذلك، يحق المصلحة المتعاقدة خصم مبلغ الخدمات التي لم يتم تقديمها بالفعل، ليست وفقاً لقواعد أو لم يتم تقديمها في الوقت المناسب. بشكل عام، يكون المتعامل المتعاقد مسؤولاً وفقاً للأحكام الموضحة أدناه:

-يقوم المتعامل المتعاقد بإجراء تحليل نقيدي لجميع الدراسات على كل من الأجزاء المرسومة والأجزاء المكتوبة من الأعمال المخططة لها قبل وأثناء تنفيذ المشروع.

-التخطيط المهيжи والتفصيلي لإجراءات جميع المشاركين ، والإشراف الدائم على المشروع ، وتوقع أسباب الخلل الوظيفي ، والتدابير الممكنة

-تنسيق أعمال إدارة المشروع وفق القيود التي يحددها البرنامج

-تنسيق جميع التدخلات لجميع المقاولات في إطار أهداف المشروع (التكلفة - الجودة - المعايير النهائية)

-التحليل المستمر لحالة موقع المشروع وتقيمه ، وتحديد المسؤوليات في حالة حدوث عطل ، وتقديم معلومات دائمة للمصلحة المتعاقدة والمساعدة في اتخاذ القرارات

-تنظيم التدخلات والضوابط لاحترام جودة تشييد الأعمال.

-المراقبة والتحكم الدائم في ميزانية التشغيل والمدفوعات الشهرية.

-التحقيق في طلبات التعديل والمساعدة في اتخاذ القرار من قبل المصلحة المتعاقدة.

-التنظيم الدائم لنقل المعلومات وتحقيقاً لهذه الغاية ، يجب على المتعامل المتعاقد أن يسجل بانتظام في سجل الموقع الذي يجب عليه فتحه لهذا الغرض ، اسم. صفة وتوقيع كل عضو من موظفيه لضمان المتابعة والحضور في موقع المشروع، وكذلك نشاطهم اليومي الذي يشمل بشكل رئيسي مهتمهم.

-يُطلب من المتعامل المتعاقد عند افتتاح موقع المشروع أن يقدم للموافقة من قبل المصلحة المتعاقدة القائمة الاسمية وصفة موظفيه المعينين في الموقع بالإضافة إلى جدول التدخل لكل موظف مسؤول عن المراقبة. يجب عليه حتى تعيين مسؤول (منسق مؤهل) والذي سيكون مسؤولاً بمفرده عن التنسيق مع صاحب المشروع.

-بالإضافة إلى ذلك، تحفظ المصلحة المتعاقدة بالحق في الملاحظة البسيطة، في مطالبة المتعامل المتعاقد بتغيير أي عنصر من فريقه يظهر نقصاً أو قصوراً في مهامه، من قبل شخص لديه المؤهلات مطلوبة.

-يثبت المتعامل المتعاقد المرفقات بشكل يتعارض مع المقاول ويبلغ عنها (كتابياً) مع إشعار بالاستلام لصاحب المشروع.

كتابة المستندات التعاقدية مثل) العقد، ODS، التعديلات والملحق و (DGD ضمن المعايير النهائية التعاقدية وتقديمها للمصلحة المتعاقدة مع إقرار الاستلام وإخطار المقاول بعد التوقيع عليها من قبل صاحب المشروع.

دون الإخلال بالمتابعات الجزائية، كل من يقوم بمناورات ترمي إلى تقديم وعد لعون عمومي بمنح أو تخصيص، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، إما لنفسه أو لكتان آخر مكافأة أو امتياز مهما كانت طبيعته، بمناسبة تحضير صفقة أو عقد أو ملحق أو إبرامه أو مراقبته أو التفاوض بشأن ذلك أو تنفيذه، من شأنه أن يشكل سبباً كافياً لاتخاذ أي تدبير ردعى، لاسيما فسخ أو إلغاء الصفقة العمومية أو الملحق المعنى، وتسجيل المؤسسة في قائمة المتعاملين الاقتصاديين الممنوعين من المشاركة في الصفقات العمومية.

المادة 13: الإخلال بالالتزام

طبقاً لأحكام المادة 147 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، فإنه في حالة إخلال الطرف المتعاقد معه بالتزاماته أو ثبت امتناعه عن تلبيةها بسبب تقصير منه أو تعمد، تحفظ المصلحة المتعاقدة بحق اقتنائها و على حسابه من أي مصدر تموين آخر دون اتخاذ أي إجراء يتعلق باختيار هذا المصدر كإجراء استشارة... إلخ و ذلك بأن يتم حجز مستحقات المتعاقد معه حتى يقوم هذا الأخير بدفع مستحقات هذا المتعامل.

المادة 14: احترام تشريع العمل

يجب على المتعامل المتعاقد معه السهر على مراعاة شروط العمل التي تضمن احترام تشريع العمل.

المادة 15: مراجعة الأسعار

طبقاً لأحكام القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 اوت سنة 2023 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية لا سيما المادة 74,75 و طبقاً للمادة 97 من المرسوم الرئاسي رقم: 15/247 المؤرخ في: 16/09/2015 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الأسعار الوحدوية لهذه الصفة: غير قابلة للمراجعة

المادة 16: حالات القوة القاهرة

طبقاً لأحكام المادة 147 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

أ. التعريف: يقصد بالقوة القاهرة التي تبطل العمل ببنود هذه الاتفاقية كل حادث أو طارئ خارج إرادة الطرفين المتعاقدين ولا يمكن تجنبه وقع بعد تاريخ سريان مفعول الاتفاقية.

ب. التطبيق: على الطرف المعلن عن حالة القوة القاهرة أن يعلم الطرف الآخر كتابياً في أجل أقصاه ثمانية (08) أيام من وقوع الحادث عن كل المعلومات الهامة الخاصة بالحدث والاحتياطات المتخذة لتفادي أثرها على تنفيذ الالتزامات التعاقدية.
لا يمكن اعتبار أحد أو كلا الطرفين المتعاقدين مخل بالتزاماته في تأدية خدماته في حالات القوة القاهرة.

المادة 17: شروط فسخ الاتفاقيات

طبقاً لأحكام المواد 149، 150، من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ،

تقوم المصلحة المتعاقدة بتوجيهه إعذار للمتعامل المتعاقد رسمياً إذا قصر في التزاماته سواء بالنسبة لآجال التنفيذ أو فيما يخص نوعية العتاد والأثاث المنصوص عليهما في دفتر الشروط.

إن لم يتدارك المتعاقد تقصيره في الأجل الذي حده الإعذار المنصوص عليه أعلاه، يمكن للمصلحة المتعاقدة بعد الإعذار الثاني أن تفسخ الاتفاقيات من جانب واحد على ذمته وذلك طبقاً للقرار المؤرخ في 28 مارس 2011 المحدد للبيانات التي يتضمنها الإعذار وأجال نشره.

لا يمكن للمتعامل المتعاقد الاعتراض على قرار المصلحة المتعاقدة بفسخ الاتفاقيات عند تطبيقها للبنود التعاقدية، ويتحمل وحده الضرر الذي لحق بها بسبب سوء تصرفه معها.

كما يمكن أن يتم فسخ الاتفاقيات الجارية التنفيذ باتفاق مشترك (بتراضي الطرفين) ويوقع الطرفان وثيقة الفسخ.

المادة 18: شروط التسوية المالية وطريقة الدفع

طبقاً لأحكام المادتين 108 و 109 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

يتم دفع أثمان الخدمات التي شهدت تأديتها بواسطة التحويل إلى الحساب البنكي، ويتم تجسيد ذلك مقابل تحرير المتعامل المتعاقد لفاتورة من ثلاثة نسخ يطابق شكلها التنظيم الساري به العمل، توضع الفواتير لدى مصلحة الوسائل العامة لمركز البحث في الإعلام العلمي والتكنولوجي ابتداء من اليوم الأخير إلى غاية اليوم الخامس من الشهر المولى.

يجب على المتعامل المتعاقد خلال 30 يوماً التي تعقب نهاية الأجال المخولة للقيام بالمعاينة في حالة عدم الدفع أن يعلم بالأسباب التي جعلت الخدمات التي ثبتت معاينتها، لم تكن موضوع دفع جزئي على الأقل وإذا لم يتم هذا التبليغ أو لم يطرأ الدفع عند انقضاء هذا الأجل، يخول التأخير الحق في الفوائد على التأخير تحسب ابتداء من اليوم الذي يعقب انقضاء الأجل المذكور وبنسبة الفائدة المصرفية المتوسطة، القصيرة الأجل و لتأييد كشف دفع مقابل الخدمات، يقدم كشف الحسابات مفصل معلم للفوائد عن التأخير.

المادة 19: التسبيقات

طبقاً لأحكام المادة 110 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ،

لا تلتزم المصلحة المتعاقدة بموجب تنفيذ هذه الاتفاقيات تقديم أي نوع من التسبيقات المالية أو الدفع الجزافي قبل التنفيذ التام والكلي والفعلي للخدمات موضوع هذه الاتفاقيات.

المادة 20: بنك محل الوفاء

طبقاً لأحكام المادة 95 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، يتم تسديد مبالغ فواتير مضمون هذه الاتفاقية من طرف المصلحة المتعاقدة بتحويلها لفائدة

الحساب البنكي باسم :

رقم الحساب :

البنك :

الوكالة :

المادة 21: الرهن الحيازي

طبقاً لأحكام المادة 145 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ، في حال تطبيق الرهن الحيازي المنصوص عليه، يتم تعيين :

المكلف بتقديم المعلومات الضرورية للجهات المكلفة: مركز البحث في الاعلام العلمي و التقني .

المكلف بالمحاسبة والدفع: محاسب مركز البحث في الاعلام العلمي و التقني .

المادة 22: تسوية النزاعات

طبقاً لأحكام المادة 153 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

تسوى النزاعات التي تطرأ عند تنفيذ الاتفاقية في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، غير أنه يجب على المصلحة المتعاقدة ودون المساس بتطبيق هذه الأحكام أن تبحث عن حل ودي للنزاعات التي تطرأ عند تنفيذ اتفاقياتها كلما سمح هذا الحل بما يأتي:

- إيجاد توازن لتكاليف المترتبة على كل طرف من الطرفين.
- التوصل إلى إسراع إنجاز موضوع الاتفاقية.
- الحصول على تسوية نهائية أسرع بأقل تكلفة.
- إذا لم تحل الخلافات يلجأ الطرفان بعد ذلك إلى الغرفة الإدارية للمحكمة المؤهلة إقليميا (مجلس قضاء باتنة).

المادة 23: حقوق الطابع والتسجيل

طبقاً للأمر رقم 76-103 المؤرخ في 09/12/1976 المتضمن قانون الطوابع والأمر رقم 76-105 المؤرخ في 09/12/1976 المعدل والمتمم والمتضمن حقوق التسجيل (الجريدة الرسمية رقم 39 المؤرخة في 15 ماي 1977)

تعفى هذه الاتفاقية من حقوق الطابع والتسجيل.

المادة 24 : الأحكام النهائية

يعد لاغ ولا جدوى منه كل حكم مخالف للنصوص القانونية والتشريعية المعمول بها.

المادة 25 : كفالة حسن التنفيذ

بناءاً على المادة (130) و (133) من المرسوم الرئاسي رقم 15- 247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتعلق بالصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام فان هذه الاتفاقية لا تخضع لكافالة حسن التنفيذ.

المادة 26 : سريان مفعول الاتفاقية

يسري مفعول هذه الاتفاقية بعد إستفائها الشروط التالية:

- التأشير عليها من طرف هيئات الرقابة القانونية المختصة.
- التوقيع عليها من قبل الطرفين المتعاقددين.
- تبليغها إلى المتعامل المتعاقد معه.

..... في:

..... "....."

"قرئ وقبل وصدق عليه من طرف المتعهد"

(اسم وصفة الموقع وختم المتعهد)

*ملاحظة هامة:

دفتر الشروط يحتوي في آخر صفحته على العبارة "قرئ وقبل" تكتب بخط اليد.



مذكرة تقنية تبريرية

المشروع: متابعة إعادة تهيئة مركز البحث في الإعلام العلمي والتكنولوجي لولاية باتنة

..... تسمية مكتب الدراسات او الشركة او المؤسسة :
..... الشكل القانوني للشركة او المؤسسة :
..... رقم الهاتف الجوال :
..... رقم الهاتف الثابت (الارضي) :
..... رقم الفاكس لمكتب الدراسات او الشركة او المؤسسة :
..... عنوان مكتب الدراسات او الشركة او المؤسسة :

العنوان الالكتروني مكتب الدراسات او الشركة او المؤسسة.

..... معلومات اخرى :
..... عنوان المكتب :
..... رقم الاعتماد : المؤرخ في :
..... اسم ولقب ممثل المؤسسة : تاريخ ومكان الازدياد :
..... الجنسية :
..... شهادة انتماء و اداء مستحقات لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء رقم : بتاريخ :
..... المسائل المادية (ان وحدت) :

الرقم	الوسائل	نوعها	الملحوظات
01
02
03
04
05
06

الإمكانيات المادية الأخرى المتوفرة للدراسة (إن وجدت):

الإمكانيات البشرية:

الوظيفة	تاريخ الدخول	الشهادة	الاسم ولقب	الرقم
.....	01
.....	02
.....	03
.....	04

السنة	الصنف	المشروع	الرقم
.....	01
.....	02
.....	03
.....	04
.....	05
.....	06

القدرات المالية:

- الحصيلة المالية للمؤسسة سنة 2021 (إن وجدت) : دج

- الحصيلة المالية للمؤسسة سنة 2022 (إن وجدت) : دج

- الحصيلة المالية للمؤسسة سنة 2023 (إن وجدت) : دج

آجال التنفيذ:

..... مدة المتابعة:.....

..... مدة التنفيذ بالأحرف:.....